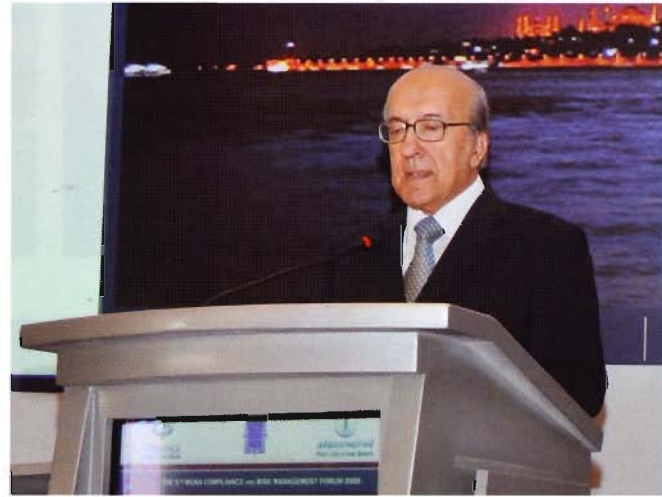


المنتدى السنوي الخامس للالتزام وإدارة المخاطر مقاربة مقترحات بازل الجديدة



من اليمين) كيسكين، طريبه، بيلغين وبعاصري



د. جوزف طريبه



جانب من الحضور

نظم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية وجمعية المصارف التركية، المنتدى السنوي الخامس للالتزام وإدارة المخاطر "مقاربة مقترحات بازل الجديدة" في اسطنبول - تركيا، وذلك بمشاركة حشد من القيادات المصرفية العربية والتركية والبنوك المركزية والهيئات الرقابية العربية والتركية.

مارون مسلم - اسطنبول

تحدث في جلسة افتتاح المنتدى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان، ورئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني جوزف طريبه الذي تناول الأزمة المالية العالمية وتداعياتها ونتائجها والجهود الدولية التي بذلت، ولا تزال لمعالجة هذه الأزمة، مشدداً في هذا السياق على المبادرات التي أطلقها صندوق النقد الدولي والاجتماعات التي عقدتها مجموعة العشرين، لإعادة الثقة إلى الأسواق عبر إعادة هيكلية القطاعين المصرفي والمالي وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوطيد التعاون والتناغم بين الدول. وأكد طريبه أن الأزمة أظهرت ضرورة تطوير وتعزيز إطار عمل بازل ٢ بعد أن اتضح وجود

AIG، وكذلك محاولات تدخل الحكومات لإنقاذ العديد من المؤسسات المالية الأخرى في الولايات المتحدة، وأوروبا والبلدان الناشئة".

وأشار إلى أن هذه الأحداث "أدت إلى زيادة كبيرة في نسبة المخاطر بحيث واجهت البنوك عمليات شطب واسعة للديون المتعثرة وأدت إلى تراجع في نسبة ملاءة العديد من المؤسسات المالية الكبرى. وبلغ الطلب على السيولة مستويات عالية، كما برزت مشكلة تقلب الأسواق، واتسعت رقعة انتشار سندات الشركات المركبة العالية التصنيف والمرتفعة العائد. وشهدت الحركة التجارية خلافاً واسعاً، وتراجعت أسعار الأسهم بحدة، وتكبدت أسواق الأسهم خسارات كبيرة. وتراجعت التجارة

ثغرات عديدة في هذا الإطار، وقال "بعد تفجر أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً كبيراً جراء التشدد في الإقراض، واستمرت التعثرات المالية على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها صانعو السياسات من أجل دعم سيولة الأسواق المالية ورسمتها. ويعود السبب في ما حصل إلى المخاوف من الوقوع في الخسائر الناتجة من الأصول السامة، مما أثار الشكوك حول ملاءة العديد من المؤسسات المالية العالمية".

أضاف "تدهور الوضع مأساوياً بعد تفجر الأزمة المالية في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نتيجة لإفلاس ليمان براذرز، وخاصة بعد محاولات إنقاذ شركة

العالمية، كما تقلص تدفق رؤوس الأموال فيما ازدادت الخسائر على مستوى الإنتاج وارتفعت نسبة البطالة”.

وأوضح أن “العالم بذل ولا يزال جهوداً كبيرة لمعالجة المشاكل الناتجة عن الأزمة، لاسيما المبادرات التي أطلقها صندوق النقد الدولي والاجتماعات التي عقدتها مجموعة العشرين، لإعادة الثقة الى الأسواق عبر إعادة هيكلة القطاعين المصرفي والمالي وتعزيز الشفافية والمساءلة وتوطيد التعاون والتناغم بين الدول”.

ولفت الى أن “الأزمة المالية العالمية أثبتت وجود ثغرات عديدة في إطار عمل بازل ٢ وعن عدم قدرته على تجنب أزمات مماثلة في المستقبل. ومن هذه الثغرات ذكر: عدم كفاية رأس المال للمصرف خلال الأزمات، ودوران رأس مال البنك، والاعتماد

المفرط على وكالات التصنيف الائتماني والانتشار الكبير للمنتجات المالية المعقدة، والتوسع الكبير للتوريق المصرفي وإعادة التوريق، وبشكل خاص الممارسات الضعيفة في إدارة المخاطر لاسيما مخاطر السيولة ومخاطر التركيز”.

وشدد طرييه “على ضرورة توفر سياسات وإجراءات تسمح بتحديد الأخطار وقياسها ومراقبتها والتخفيف منها على نحو مناسب، وفرض نظام رقابة داخلي لرصد عمليات إدارة المخاطر واختبارها. وأكد على أهمية اتباع ممارسات فعّالة لجهة تقييم المنتجات المعقدة التركيب، وإدارة مخاطر السيولة والتركيز ومراقبتها بشكل فعّال، واتباع ممارسات سليمة في اختبار الضغط، وتبني سياسات تعويض مرتبطة بالمحافظة الطويلة الأمد على رأس المال وبالقوة المالية للشركة.

■ طرييه: الأزمة المالية العالمية أظهرت

الثغرات الموجودة ببازل - ٢

ثم كانت كلمة لأمين عام جمعية المصارف التركية **أكرم كيسكم** عرض فيها للأزمة المالية العالمية ولتجربة المصارف التركية مع هذه الأزمة، وشدد على أهمية زيادة رساميل المصارف لمواجهة الأزمات الطارئة، كما أكد على الدور الذي تلعبه المصارف في عمليات التنمية الشاملة.

وكانت كلمة ايضاً لنائب حاكم مصرف لبنان ورئيس لجنة الحوار الأميركي العربي للقطاع الخاص (US-MENA PSD) **محمد بعاصيري** توقف فيها عند الجهود التي بذلتها بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا في مجال مكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ثم أعطى بعاصيري لمحة سريعة عن الأزمة المالية الراهنة وأسبابها وتداعياتها، ليتوقف مطولاً عند أنظمة مكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قبل أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر وبعدها. ومما قاله إن بلدان المنطقة، بما فيها لبنان، كانت تفتقر لهذا النوع من الأنظمة قبل التاريخ المذكور نظراً لعدم اطلاعها بشكل كافٍ على هذا الموضوع، ورفض

صانعي القرار فيها الإقرار بوقوع عمليات مماثلة على أراضيها، وانعدام التوعية على المستوى الشعبي.

وقال: إن هذا الواقع قد تغير بعد أحداث ايلول/سبتمبر إذ عازمت هذه البلدان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء أنظمتها الخاصة لمكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد لعبت لجنة التحقيق الخاصة، وهي وحدة التحقيق المالي في لبنان، دوراً ريادياً في هذا المجال.

ومن الإنجازات التي تحققت على هذا الصعيد: إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف) التي توفر لبلدان المنطقة دعماً كبيراً في مجال مكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمثلها في المجتمع الدولي، وإنشاء وحدات التحقيق المالي، وشطب لبنان ومصر من لائحة البلدان غير المتعاونة، وتنظيم حملات توعية مكثفة في مختلف

بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الخ.

ثم أشاد الدكتور بعاصيري بدور اتحاد المصارف العربية على هذا الصعيد مع الجهود الجبارة التي يبذلها لإدخال القوانين الخاصة بمكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على القطاعين المصرفي والمالي العربي، والعلاقات التي أقامها مع منظمات إقليمية ودولية لهذه الغاية.

واختتم كلمته بتعداد التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مجال مكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، في خضم الأزمة المالية الراهنة.

أما كلمة الإفتتاح الأخيرة فكانت لرئيس هيئة الرقابة على المصارف التركية - **تفليك بيلغين** الذي عرض لأسباب الأزمة المالية العالمية (النظم والرقابة والآليات) وقال أن المصارف التركية

نجحت في مواجهة هذه الأزمة بفضل الثقة والملاءة التي تتمتع بها، وكذلك بفضل القوانين والأنظمة التي تضعها لجنة الرقابة على المصارف التركية والتي تنفذها المصارف بدقة.